الفصل الرابع

التفكير في فناء البشرية (١):
الأسلحة النووية والحقوق الفردية

Thinking of Human Extinction (I):
Nuclear Weapons and Individual Rights

في قصيدة بعنوان (خريف عام ١٩٦١ "Fall 1961") كتب روبرت لوويل (Robert Lowell) يقول :

طوال الخريف، جعجعة الحديث

عن الحرب النووية؛

تحدثنا عن الفناء حتى قتلناه.

وتوحي هذه الكلمات، التي أثارتها أزمة في برلين، أن من الممكن قَتْل موضوع ما بكثرة الاهتمام الذي ينمّ عن الكَرْب الذي سينجم عنه – وفي الحقيقة فإن مثل ذلك الاهتمام قد يقتل أي موضوع حتى وان لم يكن موضوعاً بالمعنى المتعارف عليه على الاطلاق.

وحتى هذا الموضوع، ومن المؤكد بصورة لا محدودة أنه أكثر من مجرد موضوع – موضوع الفناء البشري – يمكن أن يصبح مصدراً آخر من مصادر الملل والسأم. وليس الأمر ببساطة هو أن القلق من طبيعة هذا الموضوع هو الذي غالباً ما يؤدي إلى الملل، أو على الأقل لبذل جهد كي يصل المرء إلى درجة الملل، حتى لا يترك المجال للقلق كي يوصله بدوره إلى اليأس. بل إن الأمر كذلك هو أن موضوع الفناء البشري يؤدي، أكثر من أي موضوع آخر، إلى استخدام لغة هي في حد ذاتها فاشلة.

غير أن أسطر لوويل القليلة المذكورة قد لا تقع في دائرة هذه الإدانة:فهي أبيات جديرة بالذكر. والسخرية فيها هي أنها، بطبيعة الحال، لا تبحث موضوع الفناء، وكلُّ ما تفعله أنها تسميه بالاسم. وهذه الأبيات لها قوّة التعبير غير المباشر: فكل ما تفعله أنها تتحدّث عن فشل الحديث. وقد يكون الأمر، على أية حال، هو أن هذا التعبير غير المباشر

oberlikanglish.com

ذاته هو أسلوب شاعر عظيم في تلقيننا درساً في حُمْق المحاولة لقول شيء ما حول موضوع الفناء البشري الذي لا يمكن قتله بمجرد الملل من الحديث عنه.

ومع ذلك، فهذا الحُمْق ضروري. فالموضوع الذي ليس موضوعاً ينبغي طرحه على بساط البحث؛ ولا بد من خَلْق الكلمات التي تعبر عنه. وينبغي علينا أن نرفض نصيحة أولئك الذين ينصحوننا، بجمل مختصرة ومفيدة دون شك؛ بأن نلزم الصمت، وذلك كي لا نكشف عن حقيقة سخافة الوضع النووي، وبالتالي نجعل، بصورة من الصور، أسوأ ما يتعلق بهذا الوضع، قابلاً للحدوث. ولنفرض أن معظم الآلاف من الكلمات التي قرأناها عن الموضوع العام المتعلق بالأسلحة النووية، والكلمات الأقل التي قرأناها عن الموضوع الخاص المتعلق بفناء البشرية، لنفرض أن ذلك فشل في تحقيق أهدافه. وهذه الموضوعات مملَّة في طبيعتها حتى عندما تكون مكتوبة بأسلوب جيد. وغالباً ما نلاحظ أيضاً تناقضات متكررة في الأحاديث النووية: إذ يبدو أن كتَّاب هذه الموضوعات يندمون على ما كانوا كتبوه في السابق أو أنهم يفقدون تسلسل أفكارهم أو أنهم حتى يدفنون هذه الأفكار أو يغيرون مواقعهم دون أن يبدو أنهم يلاحظون ذلك. ومع ذلك، فلا يمكننا الاستغناء عن الكثير من هذه الكتابات. وأوجه القصور نفسها تقدم لنا دروساً وَعِبَراً.

وحتى عند طرح الموضوع الخاص المتعلق بفناء البشرية جانباً، تظل الحقيقة البسيطة هي أن موضوع الأسلحة النووية في مجمله يقاوم جُهْد ترجمته إلى لغة حيَّة معبِّرة. فالأسلحة ذاتها مخبأة؛ وآثارها في المرتين اللتين جرى فيهما استخدامها بالكاد يمكن استيعابها؛ والنظرية المتعلقة بامتلاك هذه الأسلحة وامكانية استخدامها في المستقبل غالباً ما تكون فنيَّة أو محاطة بالأسرار والألغاز، كما أنها موبوءة بالتعابير الفنية الخاصة التي تثبط من عزيمة نقاشها مناقشة عامة؛ والوضع النووي محاط من كافة جوانبه، في العديد من مجالاته، بالسريَّة والكتمان.

والموضوع برمَّته بعيد، غير مرئي، وغير حقيقي، اللهم إلا في اللحظات المتأزِّمة بين الحين والآخر. وهكذا، فإن موضوع الفناء البشري، وهو الموضوع الذي يظل على الدوام أكثر من مجرَّد موضوع، محاط إحاطة شاملة من قِبَل موضوع الأسلحة النووية، التي غالباً ما تبرز كأقل من موضوع أو في الغالب كموضوع آخر من جملة موضوعات، أو كبندٍ آخر من بين بنود غابة السياسات التي لا تعد ولا تحصى، الخارجية منها والمحلية التي تتسابق فيما بينها لتحوز بالاهتمام. ونعود ونقول إن الحُمق ضروري. ونشكر أولئك الذي نجحوا في الابقاء على موضوع الفناء البشري حيّاً لم يُقْتل، والذين، بداية، لم يحوِّلوا موضوع الأسلحة النووية برمَّته إلى مجرد موضوع بين العديد من الموضوعات الأخرى.

ورغم أن عدداً لا بأس به من الكتاب يساعدوننا على فهم الوضع النووي، إلا أن عدداً قليلاً منهم فحسب هم الذين ينطلقون صراحة من مقولة أنه ما لم يبذلون جهداً خاصاً فإن اللغة وحدها لن تسعفهم كثيراً، ولن تسعف الموضوع الذي يتناولونه، ولن تسعفنا نحن أيضاً كذلك. ولا أود هنا أن أقرأ لائحة شرف، ولكن لا بد لي من أن أفرد الحديث في البداية عن كتاب جوناثان شِلْ (Jonathan Schell) مصير الكرة الأرضية (The Fate of the Earth) ، الذي نشر عام ١٩٨٢. وأود أن أزعم أن هذا الكتاب تميّز باطالة حياة موضوع الأسلحة النووية أكثر بكثير مما فعله أي كاتب آخر. وسرُّ نجاح شِلْ أنه يجعل موضوع الفناء البشري محور الموضوع بأكمله. حقيقة لم يكن شِلْ أول من فعل ذلك؛ وحسب علمي كان غَنْثر أندرز (Gunther Anders)، الفيلسوف الألماني المتميز، أول من أصرَّ على أن تناول موضوع الأسلحة النووية بصورة مناسبة يقتضي التوسع في الحديث عن الفناء البشري. ولكن شِلْ، الذي كان يكتب كمواطن في أول دولة نووية في العالم، هو الذي كان له التأثير الكبير على الرأي العام.

وبطبيعة الحال، فليس كلٌّ من قرأ الكتاب، كالَ له الثناء؛ بل إن البعض في حقيقة الأمر اشتكوا من لغته، وكأنهم يريدون أن يقولوا أن شِلْ أكثر من معظم الكتّاب «يتحدث عن موضوع الفناء حتى كاد أن يقتله». ولكني ببساطة لا أتفق مع هذا الرأي المخالف. وعندما لا أتفق مع هذا الرأي، فإني أعترف أنه لا يمكن أن يكون هناك اتفاق عام على أي كلمات أو تعابير يمكنها أن تبعث الحياة في هذا الموضوع. وأود أن أُجازف بالرأي وأقول، على أية حال، أن كلَّ من يظنُّ أن للفلسفة الأخلاقية مكاناً في مناقشة مجمل موضوع الأسلحة النووية، فإن من المحتمل جداً أن يجد في كتاب شِلْ قيمة هائلة. ذلك لأن كل فلسفة أخلاقية لا بد لها من أن تضع موضوع الفناء البشري موضع القلب في الحديث النووي.

وعندما يضع شِل موضوع الفناء البشري موضع القلب في الحديث النووي، فهو يفعل ذلك كي يجبرنا على التخلّي عن الأسلوب المألوف في تناول الموضوع. فهو مقتنع، حتى لو لم يقل ذلك بصورة تفصيلية، أننا لا يمكن أن نظل نسير نحو الوضع النووي خطوة خطوة، كما يقال. ولأن هذا الوضع منفصل انفصالاً جذرياً عن كلِّ الأخطار الأخرى السابقة والحالية، فإن على أولئك الذين يتبصّرون هذا الخطر أن يقطعوا الصلة بين الحديث النووي وأي حديث آخر يجعل الوضع النووي يشبه، أو يشبه كثيراً جداً ، أي خطر أو ورطة أخرى مما يتعرّض له الجنس البشري.

ولما كان الحسّ العام وحديث السياسات أبعد ما يكونان عن أن يكونا ملائمين للحديث عن الفناء النووي، فإنهما يشوّهان هذا الموضوع. ومهما تكن الأخطار كبيرة أو صغيرة، لا بد للكتّاب أن يبتعدوا – على الأقل إلى حين – بالموضوع عن الحسّ العام وحديث

السياسات، وإيكال أمر الحديث عنه إلى الفلسفة، أي إلى مقدرة الفلسفة على كشف ما هو مكشوف، الذي يظل من غير ذلك غامضاً في شكله المألوف الزائف، هذا الشكل المألوف الزائف الذي يلبسه له، زوراً وبهتاناً، الحسّ العام وحديث السياسات.

فالفلسفة تحرِّض على تخريف الموضوع، ومن ثمَّ تحاول لَمْلَمَتَه وإعادة تعريفه. وهذا هو ما يحاوله شِلْ. وفي الوقت نفسه، فإنه يساعد على توسعة مجال الفلسفة الأخلاقية – أقول هذا وأنا أعلم أن هذا الاعتراف قد يبدو نوعاً من العبث أو الطيش – فهو يُجْبر الفلسفة على الاهتمام بموضوع كان يتوجَّب على الفلاسفة المحترفين أن يكونوا قد اهتموا به منذ أمد بعيد. ومرة أخرى، فإن هذا النجاح (الذي حققه شِل) إنما جاء بسبب اعتماده على موضوع الفناء البشري. وعن طريق الربط بين الورطة النووية والفلسفة الأخلاقية، فإن الكلمات التي يعبِّر بها عنهما تجعل الموضوع أمراً ملحّاً. وهكذا فإن شِل يفتح باب تقصِّي الموضوع واستكشافه على مصراعيه.

أود أن أكون قادراً على توضيح أنه في خضمِّ الوضع النووي، بصورة عامة جداً، أن الفردية هي، بكل سهولة، أقوى نوع من أنواع المثالية، ذلك النوع الذي هو، إذا ما حُمِلَ محمل الجد، قادر بأكثر ما يكون على استخلاص المقاومة والتعبير عنها وتبريرها – ونعني في المقام الأول مقاومة الإحساس العام وحديث السياسات. وفي اعتقادي أن مبدأ الفردية المتساوية، في بعض مكوِّناتها الرئيسية، هي المبدأ اللازم للعصر النووي. إذ تكمن أصول معظم، وليس كلّ، مكوِّناتها الأكثر أهمية في انجلترا وأمريكا القرن السابع عشر البروتستانتيتين؛ وظلَّ سجلُّها مستمراً في العالم الناطق باللغة الانجليزية (وفي كل مكان آخر) منذ ذلك الوقت. وظلَّ تأثيرها، في الراجح، إن لم يكن بصورة صافية تماماً، تأثيراً حميداً. وأود أن أكون على أية حال قادراً على توضيح أن أعظم أوجه الحَمْدِ فيها، أي رسالتها الأكثر عمقاً، هو أن تكون المثالية الأكثر ملاءمة لعالمٍ انقطع انقطاعاً جذرياً عن ذلك العالَم الذي ولدت فيه الفرديَّة.

ووجهة النظر المألوفة هي أن الفردية، في جميع مكوِّناتها وعلى أية صورة من الصور، هي فرديَّة عَفى عليها الزمن، وأنها، عندما يجري التمسُّك بها، تصبح معيقة وبالتالي خطرة، على الرغم من الحقيقة القائلة إن العالم الحديث يختلف اختلافاً كبيراً جداً عن العالم الذي ولدت فيه الفردية، ولربما لعبت فيه دوراً حميداً كذلك. ويزعم معظم أولئك الذين يستشعرون الانقطاع الجذري للعصر الحاضر بالنسبة لكلِّ الأجيال التي سبقته إن المثالية الملائمة الوحيدة لا بد وأن تكون مثالية جَمْعيَّة. وفي اعتقادي أنهم بزعمهم ذلك يرتكبون خطأً خطيراً. وما آمله هو أن أتمكن من اقتراح بعض الطرق التي تتمكَّن الفردية بموجبها من الاحتفاظ داخل ذاتها ببعض الموارد الفلسفية العظيمة اللازمة في الكفاح من أجل توضيح

الورطة النووية على حقيقتها والاحتجاج على إدامتها ومقاومة هذه الإدامة.

وباختصار، إن جزءاً مما أهدف له هو اقتراح أن بعض الأفكار المتعلقة بالفردية في عالم النظرية السياسية (وهي قطاع من الفلسفة الأخلاقية) تشير إلى النتيجة القائلة بأنه لا يوجد هناك أي استخدام لأي سلاح نووي، من أي حجم كان، ولأي غرض من الأغراض، ومن قبل أي دولة من الدول مسموح به أخلاقياً، وأن أولئك المسؤولين عن أي استخدام من هذا القبيل يخسرون حقَّهم في البقاء في مناصبهم الرسمية، حتى لو كانوا يشغلون هذه المناصب في حكومة مشروعة. والحق المثالي في المقاومة، المؤسَّس في الأفكار المتعلقة بالفردية، يبرر تنحية شاغلي المناصب الرسمية المسؤولين عن هذا الاستخدام (للأسلحة النووية). وينبثق عن هذا الزعم حقُّ الحكومات الأخرى والناس الأخرين على إجبار أولئك المسؤولين عن استخدام الأسلحة النووية على التخلي عن مناصبهم إذا اقتضت الحكمة ذلك، إذا كان مواطنو الحكومة المسؤولة عن ذلك الاستخدام لا يريدون أو لا يستطيعون التحرك من أجل القيام بذلك. وهذه العناصر تشكِّل مبدأ عدم الاستخدام.

وفي الفصلين التاليين سأشرع في القيام بالجهد الرامي لتوضيح أن العلاقة بين الوجود الانساني والوجود الطبيعي التي ترعاها النظرية الفردية هي أفضل ما يؤدي إلى إرادة المحافظة على الوجود ازاء احتمالية الفناء النووي. والطموحات الميتافيزيقية المتأصلة في بعض أشكال الفردية، إذا ما أخذت بكل اخلاص، تقوِّي من عزيمة الناس في العمل على التغلُّب، من داخل أنفسهم، على كلِّ ما مِن شأنه أن يشجِّع على احداث الفناء.

إن أعظم قيمة لكتاب شِلْ إنما تكمن في إصراره على أنه يتوجب علينا جميعاً أن نمعن النظر ملياً في الوضع النووي من منظور امكانية إفناء البشرية، وأن نُذعن وننصاع لما تمليه علينا التزاماتنا، مهما يكن الأمر، تجاه محاولة تجنُّب الفناء البشري. ومع ذلك كما يقول شِلْ فإن إفناء البشرية (ومعها إفناء معظم الأنواع الحيَّة في الطبيعة) ليس نيَّة من نوايا أي إنسان في موقع السلطة. غير أن ما يتوجَّب علينا إدراكه هو أن النهاية الماحقة يمكن أن تحلَّ بنا حتى لو لم يكن هناك مَنْ يعتزم ذلك. وكما يقول شِلْ: «لا يمكن لنا أن نجلب الفناء لأنفسنا إلا إذا كنا لا ندرك تماماً ما نفعله».

يحاول شِلْ في كتابه أن يجبرنا على الاعتراف اعترافاً يبدو بعيد الاحتمال، بل حتى مستهجناً يقول إن إمكانية الفناء يمكن أن تنفَّذ عند أي استخدام للأسلحة النووية مهما كان محدوداً أو مهما كان يبدو منطقياً أو مهما كان يبدو أن من الممكن تبريره أخلاقياً. وهو نفسه يعترف أن هناك فرقاً بين الامكانية والفعل اليقين. إلا أنه بالنسبة لأمر هو أكثر من مجرَّد أمر من الأمور، وأكثر من أمرٍ عملي في سلسلة واسعة من الأمور العملية، أي في

«أمر» الفناء، فإننا ملزمون بتفسير الامكانية – الامكانية الحقيقية – على أنها فعل يقيني. ولا ينبغي للإنسانية أن تتخذ أية خطوة تنطوي حتى على أقل قدر من خطر الفناء.

يقوم مبدأ عدم الاستخدام (no-use) على إمكانية الفناء. لكنَّ منظور شِلْ يقوم بتغيير الموضوع. فهو يبعدنا عن صحارى الاستراتيجية الجرداء ويطلب منا أن نشعر باستمرار، إذا استطعنا، وأن نشعر بصورة حادة حتى ولو كان ذلك الشعور للحظات بين الحين والآخر، كيف أن العالَم النووي عالم مميزٌ تماماً. ولا بد للحديث النووي من أن يسجل هذا التميز بصورة قويَّة حيَّة. وليس أخلاقياً القول بأن الفناء ليس إلا مجرَّد أمر محتمل احتمالاً ضئيلاً فحسب. إذ لا أحد يدري مدى عِظم هذا الاحتمال، ومع ذلك لم يستطع أحد بصورة صادقة حتى الآن إنكار أنه بسبب حادث ما أو بسبب استخدام آخر للأسلحة النووية قد يؤدي إلى الفناء البشري والطبيعي. وإذا لم يكن ذلك مستحيلاً، فينبغي النظر إليه كما لو كان فعلاً يقينياً: فالخسارة التي تدلُّ عليها عملية الفناء تُبْطل كل حسابات احتمالية الحديث كما تُبْطل كل حسابات الخسارة والربح.

وبصورة تجريدية فإن أوجه العلاقة بين أي استخدام للأسلحة النووية والفناء البشري والطبيعي متعددة. والأمر الأكثر ما يكون وضوحاً هو أن أي تراشق كبير بين المتخاصمين بالأسلحة النووية الاستراتيجية يمكن أن يؤدي، بفعل سلسلة من الأحداث في الطبيعة، إلى جعل الأرض غير قابلة للسكنى، أو إلى «الشتاء النووي»، أو إلى ما أطلق عليه شِلْ اسم «جمهورية الحشرات والأعشاب». ولكن التفكير في الفناء لا ينبغي أن يتوقف عند حد التفكير في إمكانية حدوث تراشق كبير بين المتخاصمين بالأسلحة الاستراتيجية. كما أن هذا التفكير لا يمكن أن يتوقف عند حد الرغبة الملَّحة في ضرورة عدم قيام امكانية حدوث مثل هذا التراشق الكبير.

كما أن ما يسمَّى الاستخدام التكتيكي أو «الميداني» أو ما يسمى بالاستخدام المحدود للأسلحة النووية هو أيضاً بدوره ممنوع منعاً باتاً، بسبب إمكانية حدوث التصاعد الفوري إلى درجة التراشق الكبير أو، حتى عند عدم حدوث التصاعد الفوري، لأن امكانية الفناء قد تكمن في قيام سابقة يمكن الاستناد لها في المستقبل في حال حدوث أي استخدام للأسلحة النووية مهما كان نوعه في عالم تملك الأسلحة النووية فيه أكثر من قوة. وسنضيف نتائج أخرى: فهناك خطر انتقال العدوى إلى القوى غير النووية التي قد تشعر أنها مضطرَّة بفعل الحاجة أو الغرور لامتلاك أسلحة نووية خاصة بها، وبالتالي تزيد من امكانية استخدام هذه الأسلحة عن طريق زيادة عدد القوى النووية؛ وكذلك هناك مشاعر الغضب وضرورة إنزال العقاب وأخذ الثأر التي ستنطلق من عقالها، وهي المشاعر التي إذا لم تجر الاستجابة الفورية

لها على شكل تصعيد في الموقف، فإنها يمكن التذرُّع بها للسعي للتعبير عنها فيما بعد.

إن أي استخدام للأسلحة النووية عدا الاستخدام الاستراتيجي لها لا يمكن حصره والسيطرة عليه، مهما تكن قوته التفجيرية صغيرة؛ وكلٌ من مثل هذه الاستخدامات سيكون بمثابة تحوُّل سرطاني للعالم. فجميع الطرق النووية تؤدي إلى إمكانية حدوث الفناء. ومفهوم عدم استخدام الأسلحة النووية مفهوم واضح لا يحتاج إلى مزيد من التعريف، ولكن لنجعل هذا الأمر واضحاً جلياً: إن مبدأ عدم استخدام هذه الأسلحة يعني منع استخدامها في توجيه الضربة الأولى أو في الرد عليها أو في أي استخدام آخر فيما بعد، سواء كان كبيراً أم لا. ومبدأ عدم استخدام هذا السلاح حاجة ملحة تمليها علينا امكانية حدوث الفناء نتيجة لاستخدامه.

وباحتواء امكانية الفناء، فإن أي استخدام للأسلحة النووية يرقى إلى درجة الحرب ضد البشرية. وهذه ليست مجرَّد جريمة حرب أو جريمة منفردة ضد البشرية. فمثل هذه الحرب تشنُّ من قبل الذين يستخدمون الأسلحة النووية ضد كلِّ فردٍ انساني كفرد (حاضراً ومستقبلاً)، وليس كمواطن من مواطني هذه الدولة أو تلك. ومثل هذه الحرب ليست مجرَّد حربٍ ضد الدولة المستهدفة. والردُّ باستخدام الأسلحة النووية، كلما كان ممكناً، لا يؤدي إلا إلى زيادة فرص الفناء، ولذلك فلا يمكن السماح به على الاطلاق. واستخدام الأسلحة النووية يقيم دعائم حقِّ كلِّ فرد أو جماعة، تعمل بصفة رسمية أو دون هذه الصفة، تعمل بعنف أو دون عنف، في محاولة معاقبة أولئك المسؤولين على ذلك الاستخدام. والهدف من هذا العقاب هو ردع أية استخدامات لاحقة، وهكذا فإن هذا يقلِّل من امكانية حدوث الفناء، هذا إذا لم يؤدِّ استخدام ما، بطريق الصدفة، مباشرة إلى الفناء. أما شكل هذا العقاب فلا يمكن تحديده. وبطبيعة الحال، فإن الفوضى التي ستعم في أعقاب تراشق كبير بالأسلحة النووية قد يجعل مسألة العقاب غير ذات موضوع. ولكن الأمر الهام في هذا المقام هو، على أية حال، النظر إلى أولئك الذين يستخدمون الأسلحة النووية على أنهم أسوأ نوعاً من المجرمين، وأنهم سيغرمون مناصبهم على الأقل.

يقول جون لوك (**John Locke**)، وهو من المنظرين السياسيين الرئيسيين للفردية، إنه في الحالة الطبيعية يحتفظ كلُّ فرد بالحق في معاقبة المعتدين أو يساعد في الجهد الرامي لمعاقبتهم، سواء أكان هذا الفرد ضحية مباشرة لاعتدائهم أم لا. فالمعتدون يحيلون الوضع المقبول قبل اعتدائهم إلى حالة ذات طبيعة جديدة هي حالة حرب تتهدد الجميع. وتشبيهاً، فإن استخدام الأسلحة النووية، وما يتضمَّنه ذلك من امكانية فورية أو لاحقة لاحداث الفناء، وبتعبير لوك «إنه اعتداء ضد الجنس البشري بأجمعه»، وبالتالي فهو (أي استخدام

الأسلحة النووية) يضع مستخدمي تلك الأسلحة في حالة حرب مع الناس جميعاً. أما كلمة الناس وهي المجموع التراكمي للأفراد، فينبغي أن تُفهم على أنهم هم الذين لهم بطبيعة الحال الحق الذي لا يبْطل مفعوله أبداً في الاحتفاظ بحق المحافظة على النفس، ومن ثم فإن من المسموح لهم أخلاقياً، ولربما بصورة جماعية، في اتخاذ الخطوات المناسبة للمحافظة على النفس تلك.

ولما كان لوك يكتب ليعلِّم الناس الإيمان الجذري الدائم بأنهم مخوَّلون بمقاومة الحكَّام الذين يرفضون الاعتراف بالحقوق الفردية، كذلك ينبغي علينا اليوم أن نحاول استخدام امكانية إفناء الجنس البشري لتحذير بعضنا بعضاً من التهديد الجديد، وهو تهديد أشد رهبة مما كان يمكن لأي كاتب مثل لوك أن يتصوَّره. لقد كان لوك يعتقد أن المواقف الشعبيَّة هي الرادع الذي ما بعده رادع للطغيان ، وأن الحكَّام لن يفكِّروا كثيراً قبل بثِّ مزاعمهم المطلقة والقسريَّة إلاّ إذا اعتاد الناس على الاحتفاظ بشكوكهم العميقة تجاه ميل الناس إلى الاسترخاء والخنوع.

وفي العصر النووي، يصبح تقدير الأثر الرادع للمواقف الشعبية أكثر صعوبة. وفي المحصِّلة، ما الذي سيكون رادعاً، لا لسياسات المهادنة بل للقرارات الكارثيَّة التي يتخذها شخص واحد بمفرده أو مجموعة قليلة من الناس في لحظة من لحظات الغضب أو الرعب أو الهلع أو الخوف أو الفوضى؟ ومع ذلك، لا بد من بذل كلِّ جهد مستطاع لتنمية الشعور القائل إن استخدام الأسلحة النووية يضع الذين يستخدمونها في حالة حرب ضد العالم بأسره، بما فيه مواطني الدولة التي ينتمون لها، بل ربما كان من اللازم نشر هذا الشعور على نطاق واسع، ولربما الصعود به إلى أعلى كي ينتشر بين صفوف حملة المناصب الرسمية.

لم تقم أية قوَّة نووية علانية، إلا بصورة عَرَضية ولربما بنوع من السخرية، بأخذ إمكانية الفناء التي ينطوي عليها أي استخدام للأسلحة النووية مهما كان، في الحسبان. واللغة الرسمية تشير إلى الاصابات الفادحة والدمار الماحق كأسوأ نتيجة ممكنة لذلك الاستخدام، وتفسِّر ذلك بصورة دائمة تقريباً أن ذلك سيكون نتيجة لتراشق كبير بتلك الأسلحة. وليس باستطاعتنا القول فيما إذا كان سيأتي ذلك اليوم الذي ستتضمَّن اللغة الرسمية فيه بصورة مضطردة وجهة النظر القائلة إن مثل ذلك الاستخدام للأسلحة النووية سيؤدي إلى الفناء، وأن تفعل تلك اللغة (الرسمية) ذلك لأسباب غير مجرَّد تبرير سباق التسلُّح المكثَّف. أما بالنسبة للحظة الراهنة، فدعنا نفترض أن إمكانية حدوث الفناء سيتم تجاهلها في الغالب، أو حتى التهكُّم عليها، كما تهكَّم عليها سدني هوك (**Sidney Hook**) من بين آخرين بالفعل. فإذا كان الأمر كذلك، فليكن ما يكون.

على أية حال، قد يجد المواطنون في وجهة النظر القائلة بالفناء حافزاً قوياً للتفكير في الوضع النووي وعمل كلٍّ ما في وسعهم. ولكن حتى هم أنفسهم لا ينبغي لهم أن يجادلوا فيما إذا كان هذا الفناء سيحدث أم لا. وهذه هي أخطر نقطة أريد الوصول إليها. وعِوضاً عن ذلك، قد يقوم المواطنون بتحدي حقِّ أية حكومة، بما في ذلك حكومتهم هم، في التهديد أو ايقاع الخسائر الفادحة أو الدمار الماحق، أو أن تعمل بطريقة بحيث تغامر بإمكانية حدوث هذه الاصابات وهذا الدمار، أو تقوم بالفعل بإحداث ذلك لشعبها هي ذاتها. وسيتطلب الأمر إصرار المواطنين، على النقيض من العقيدة النووية الرسمية أن الاستخدام الخاص أو المحدود للأسلحة النووية هو عمل غير مقبول بنفس القدر كما لو كان استخداماً كبيراً، لأن إمكانية تطور الاستخدام المحدود إلى استخدام كبير امكانية كامنة في الاستخدامات الأخرى. أما فيما وراء ذلك، فليس هناك حاجة لمزيد من الإصرار على نقطة تتجاهلها الحكومات أو تسخر منها – ألا وهي امكانية حدوث الفناء.

إن كلَّ ما ينبغي على المواطنين عمله هو التركيز على الاصابات الفادحة والدمار الماحق. والحاجز النظري في وجه مثل هذه الاصابات وهذا الدمار هو في الوقت نفسه حاجز في وجه المصدر النووي لامكانية الفناء (هذا إذا طرحنا جانبا المصادر الأخرى مثل الحرب البيولوجية والكيماوية). وهنا – أي في امكانية حدوث الكارثة الماحقة، إذن، هي أرض المعركة النظرية لحسم هذا الأمر، وعلى هذه الأرض يمكن للمبدأ الأخلاقي في نظرية الفردية أن يُدلي بدلوه الجدير بالاهتمام.

الفردية هي اسم للكثير من الأفكار الأخلاقية. وسيكون جهداً ضائعاً محاولة اعطائها معنى أكثر دقة. وأعني الاشارة بشكل خاص، عند هذا الحدِّ من النقاش، إلى الأفكار السياسية – الأخلاقية التي أعلنت إبان الثورة البيورتانية **(the Puritan Revolution)** في انجلترا وأثناء الجيل الذي جاء في أعقابها، وهي الأفكار التي تمرُّ بطبيعة الحال بمراحل التوسع والتهذيب في الجيل التالي للثورة، في انجلترا وفي أمريكا. وتمَّ العمل النظري الشاق المتعلق بالفردية السياسية – الأخلاقية في القرن السابع عشر على أيدي دعاة المساواة **(the Levellers)** أمثال هوبز **(Hobbes)** ولوك. وهذه الشخصيات هي شخصيّات مختلفة، وإذا استرجعنا النظر إليها فإنها تبدو لنا متنافسة فيما بينها، سواء أكانوا هم على وعي بوجود بعضهم بعضاً أم لم يكونوا. ومع ذلك فإن الأجيال التي جاءت من بعدهم أوجدت القواسم المشتركة بينهم، واختارت من هنا ومن هناك عناصر من بين أفكارهم وعملت عليها وأضافت لها. وسأزعم أن بعض أفكار النظرية

الفردية التي وجدت في فكر القرن السابع عشر الانجليزي (والتي يتبيَّن أنها أفكار بروتستانتية في إحساسها ووعيها وإن لم تكن بروتستانتية في إيمانها الديني) وحدها هي التي تكمن وراء المبادىء الصحيحة للشرعيَّة السياسية وتمدُّها بأفكارها، وأن هذه المبادىء هي، بدورها، المبادىء نفسها التي يتضمنها دستور الولايات المتحدة.

وهكذا فإن النظام السياسي الأمريكي، كما حدَّده الدستور، هو حالة من حالات الشرعية السياسية. أو، على الأقل، تتفق القواعد والاجراءات المحددة في الدستور اتفاقاً تاماً مع مبادىء الشرعية، حتى لو أن الواقع الأمريكي الفعلي، لسبب هام، أو آخر، لا يظهر سوى شرعية غير مكتملة، حتى وإن كانت كبيرة. وعلى أية حال، فإن النقطة التي أريد الوصول لها هي أن السياسة النووية الرسمية تخرق مبادىء الحكومة الشرعية. ويدخل في نطاق هذا الزعم الشامل الرأي، الذي أسهم به بمهارة فائقة ريتشارد فوك **(Richaard Falk)** وأضاف له جيرمي ستون **(Jeremy Stone)**، القائل إن صياغة سياسة نووية واحتمال تنفيذها هي عملية غير ديمقراطية بطبيعتها لأنها بعيدة جداً عن العملية السياسية العامة وأنها (أي السياسية النووية) ناقصة دستورياً لأنها تفترض أنها تتجاوز سلطة السلطة التنفيذية وتتعدَّى عليها. وأود هنا الوصول إلى الأسس الفردية التحتيَّة لهذه الآراء وإلى إطارها العام.

ما هي الحكومة الشرعيَّة؟ تعريفاً هي الحكومة المخوَّلة بسنِّ القوانين ووضع السياسات، أي استحداث التنظيمات المُلْزِمة لكل الناس في المجتمع. وتصبح الشرعية شرعية عندما يكون شكل الحكومة واجراءاتها على نحوٍ يقدم أكبر قدر ممكن إنسانياً من الاطمئنان بحيث يمكن لهذا الاطمئنان تحقيق الأهداف التي وُجدت الحكومة لتحقيقها، وهي الأهداف التي لا يمكن لغير الحكومة تحقيقها. والهدف الرئيسي للحكومة الشرعية هو حماية الأفراد ضدها هي ذاتها. وليس هناك من حكومة شرعية سوى تلك الحكومة التي، وفق تشكيلها واجراءاتها، تعترف بحقوق الأفراد وتحمي هذه الحقوق منها هي نفسها. وفي الحياة الحديثة لا توجد سوى الحكومة النيابية والمحدَّدة دستورياً التي تلبي معايير الشرعية.

ويمكن للمرء أن يفرِّق ببساطة بين الحقوق الشخصية والسياسية. والحقوق الشخصية متضمنَّة بصورة مختصرة في لائحة الحقوق **(the Bill of Rights)** أو أنها مشتقة من هذه الوثيقة. وهي حقوق التفكير والتعبير والحركة والنشاط والارتباط (بالجمعيات والهيئات)، وحقوق تتعلق بالمشتبهين والمتهمين والسجناء. أما الحقوق السياسية فتنطوي على حق التصويت وتقلُّد المناصب.

تحتوي أدبيات القرن السابع عشر النظرية حول الحقوق الفردية على المطالب الأساسية، أو الحجج الأساسية، وتحتوي، على نفس القدر من الأهمية، على صياغة للإحساس الأساسي بالكرامة الانسانية يتغلغل في صلب هذه المطالب والحجج. وهذه الأدبيات غنية بما فيها من مفاهيم وصيغ. ولنذكر بعضاً منها:

(١) اصرار دعاة المساواة على أن لكل إنسان حقاً متساوياً في التمثيل في المداولات السياسية التي تتمخَّض عن قرارات وتنظيمات ملزمة لكل إنسان أو تؤثر عليه.

(٢) مفهوم هوبز (Hobbes) المتعلق بحق الإنسان الذي لا يمكن انكاره أو التخلي عنه في المحافظة على النفس، وفكرته المتعلقة بحق كلِّ فرد في تغيير ولائه إذا كانت سلامته تتوقف على ذلك، وتأكيده على الأولوية الأخلاقية في تحاشي الموت العنيف السابق لأوانه، وعزوفه المضطرب عن تبرئة أو تبرير التجنيد الإلزامي.

(٣) فكرة لوك (Locke) القائلة إن كلَّ فرد هو ملك لنفسه، وفكرته القائلة إن كلَّ إنسان ينطوي على حركاته وأعماله وجهوده.

(٤) وبالإضافة إلى ذلك، الفكرة القائلة إن المجتمع السياسي إنما يقوم على اتفاق أفراد يتمُّ من أجل الاعتراف بالحقوق وحمايتها – وليس عن طريق الجمود المقدَّس أو الوراثة أو القرابة أو العرقيَّة أو أية حالة أخرى من الحالات غير الفردية – هذه الفكرة هي أمر حاسم للنظريات السياسية الثلاث جميعاً.

وأنا لا أقول أن أياً من هذه الأفكار ليست بحاجة إلى الإيضاح أو التعديل أو المراجعة أو التصحيح. فمثل هذا العمل ظلَّ جارياً منذ أن صيغت أولى عبارات بهذا المعنى في القرن السابع عشر؛ ويستمر هذا العمل اليوم بكل همَّة ونشاط. ولكنَّ ما أود أن أقوله هو أنه طالما بقينا نحمل مشكلة الشرعية السياسية محمل الجد، وطالما بقينا ننظر لدستور الولايات المتحدة على أنه تحديد لشكل من أشكال الحكومة الشرعية، فإننا نظل نحمل فرديَّة الحقوق الفردية محمل الجد. وفي قيامنا بهذا العمل، فإننا نقوِّي من تحدينا للسياسات النووية.

في الصفحات السابقة قمت بتكرار مقولات معادة مملَّة. وتبرير ذلك إن هذه المقولات المعادة المملَّة عن الفردية ليست في حقيقة الأمر معادة أو مملَّة. إنها مقولات تعبِّر عن اعتبارات أساسية يمكن أن تَذْبل وتطوى صفحاتها بفعل الرضا الذاتي عن النفس أو بفعل اللامبالاة المزعجة. فإذا ما ذَبُلت وطويت صفحاتها، فإنها بذلك تمهِّد الطريق للدمار الماحق ولربما لامكانية حدوث الفناء. ومن هذه الاعتبارات – والتي يفترض أنها

الاعتبارات التي نسير على هَدْيها – تظهر إلى الوجود الاستحالة المطلقة لاستخدام الأسلحة النووية. فالفردية في صيغة حقوق شخصية وسياسية تحول دون قيام الحكومة التي تقوم شرعيتها على الاعتراف بهذه الحقوق وحمايتها بالعمل بطريقة تغامر بحدوث دمار ماحق أو تتسبَّب في وقوعه فوق أراضيها ذاتها أو القيام بتهديد الدول الأخرى بهذا الدمار أو بالحاقه فعلاً بتلك الدول.

والتأكيد هنا على هلاك الملايين من الأفراد. فرعايا الحكومات اللاشرعية – على سبيل شعوب الدول المستبدة – مشمولة على قدم المساواة بهذا الأمر الأساسي: فالمطالبة بالحقوق الفردية ليست أمراً محتكراً أو ضيِّق الأفق، ولكنه عالمي في طبيعته. وحتى لو كانت حكومة شعب من الشعوب لا تعترف بحقوق أفراد هذا الشعب ولا تزود عنها، فإنه يتوجَّب على أية حكومة مشروعة ذات نفوذ على تلك الحكومة أن تبذل كل جهد في استطاعتها في هذا السبيل. (لقد قال مايكل وولزر **(Michael Walzer)** كلمته في هذا الشأن في كتابه الحروب العادلة وغير العادلة **(Just and Unjust Wars)** [الذي ظهر عام ١٩٧٧]). وأولاً وقبل كلِّ شيء، يتوجَّب على الحكومة المشروعة ألا توقع دماراً ماحقاً عند تعاملها مع الأجانب. وقد لا تسمح نظرية الحرب العادلة والفكرة الأولية القائلة بالإنسانية المشتركة بأية سياسات قد تعرض الناس لخطر الدمار الماحق أو تتسبَّب فيه، ولكن المبادىء الأخلاقية الكامنة وراء النظام السياسي الأمريكي تسمح بذلك بصورة مستقلة وواضحة.

وإذا أقدم الرسميون في حكومة مشروعة ما على استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وسواء عانى شعبها أو لم يعان من الرد الثأري لذلك، فإن هؤلاء الرسميين يكونون قد قاموا بانتهاك خطير لمبادىء النظام، وأن يُفهم ما قاموا بأنه قُصِدَ به هدم أخلاقي، وبالتالي يكونون قد خلقوا وضعاً تصبح فيه الثورة عليهم لها نظرياً ما يبررها دفاعاً عن النظام ذاته الذين قاموا بإفساده وتدميره. فهؤلاء هم الثوار الحقيقيون.

ولننظر فيما يكمن وراء الحق المزعوم في استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ففي حالة الولايات المتحدة، فإن حديث الحكومة يثير موضوع الحريَّة على أساس أنها القيمة التي قد يجري الدفاع عنها باستخدام الأسلحة النووية. حقيقة إن الحرية هي المصطلح الذي يستخدم للإشارة لجميع تلك الحقوق التي كُرِّس لها دستور الولايات المتحدة. ولكن كيف يمكن أن يكون هناك إيمان ثابت بالحقوق عندما تصبح جموع الناس ضحايا يتم ذبحهم دون أن يحرِّكوا ساكناً؟ وفي هذه الحالة لن يكون المواطنون الأمريكيون يعملون للدفاع عن حريتهم؛ بل سيكونون، ببساطة، قد جُنِّدوا للقيام بالقتل الجماعي. وأكثر من ذلك، كيف يمكن أن يكون هناك إيمان ثابت بالحقوق عندما يجري الحاق الموت

الجماعي بالآخرين؟ فنظرية الحقوق لا تقرُّ بالفوارق بين أبناء الشعب الواحد والأجانب فيما يتعلق بالتخويل الأخلاقي السلبي: فكل شخص له مطلب مساوٍ لمطالب الآخرين في ألا تنتهك حقوقه، حتى لو كانت المطالب الإيجابية في زيادة رفاهية الفرد مقتصرة على أفراد الشعب الواحد. وإذا قُدِّر للحريَّة السياسية أن تظل مؤسساتياً على قيد الحياة في أعقاب استخدام الأسلحة النووية، فإن كُنه هذه الحريَّة سيكون قد تشوَّه روحياً، بل ربما سيكون قد دُمِّر تدميراً لا رجعة فيه. والذين يستخدمون الأسلحة النووية سيكونون قد انخرطوا في صفوف ثورة ضد الحريَّة.

ومع ذلك، فإني أعتقد أن هناك رغبة جامحة أعمق بكثير من مجرد الاهتمام بالحرية تكمن وراء الحق المزعوم في استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وهذه الرغبة الجامحة تتشاطرها السلطات والمؤسسات في جميع الدول، سواء كان لديها أسلحة نووية أو لم يكن. وهي رغبة جامحة أصابت عدواها حتى الذين يتقلَّدون المناصب الرسمية في الديمقراطية الأمريكية، حتى بعيداً عن السياسات النووية، وكأن الوصول إلى المنصب أو الموقع ان هو إلا شُربٌ من نهر النسيان – نسيانٍ للمعاني الأخلاقية للديمقراطية الدستورية. والطاقات الحديثة التي تزود هذه الرغبة الجامحة بالوقود اللازم لها طاقات هائلة. وأفضل تسمية لهذه الرغبة الجامحة أو العقلية هي، وبحق، تسمية أجنبية، وجاءت، وبحقٍ أيضاً، تسمية فرنسيَّة هي **etatisme**. والترجمة الانجليزية لهذه التسمية وهي **statism** (المترجم: بالعربية ما معناه الدولانيَّة أو تركيز السلطة والتخطيط في يد الدولة) هي تعبير باهت إلى حدٍ كبير، لا يكاد يكون له مكان مناسب في اللغة الانجليزية. ومع ذلك، دعنا نستعمله، فإننا نسمع على الدوام بالدولانيَّة **etatisme**. وينزع جميع المسؤولين في السلطة التنفيذية وفي الإدارة (الأمريكية)، أو معظمهم تقريباً إلى أن يكونوا دولانيين، سواء أكانوا مهيأين لذلك منذ البداية أو أنهم أصبحوا كذلك بعد تقلدهم مناصبهم.

والمأساة الدستورية هي أن النظام السياسي الأمريكي ظلَّ على الدوام مفعماً بالحيوية بالخوف من الدولانية وبجهد محسوب ومعزز بمشاعر مشتركة قوية، لتجنب استيراده من العالم القديم. وكلمة الدولة "**state**" ليست كلمة دستورية؛ واقتصر استخدامها التقليدي المعتاد على السياسة الخارجية، حيث الولايات المتحدة كيان ذو سيادة في عالَم من الكيانات ذات السيادة. وهذا الاستخدام التقليدي بعيد كل البعد عن تعبير الدولانية **statism**. وهكذا عندما نلاحظ وجود الدولانية، صريحة أو مستترة، في التبريرات المنطقية للسياسات النووية التي يقدمها الرسميون الأمريكيون، فإننا نكون قد أُلقي بنا في عالَم لا يعترف به الدستور . وبعبارة أكثر وضوحاً، فإن هذا

العالم ليس عالماً تعترف به الأفكار الأخلاقية التي تكمن وراء مبادىء الشرعية السياسية وترشدها. والدولانية بصورة كليَّة في حالة حرب مع الثقافة ومع ممارسة الحقوق الفردية الشخصية والسياسية.

فما هي الدولانية (statism)؟ من منظور واسع للمعاني المحتملة لها، قد نُحدِّد أنفسنا ها هنا في اطار المعنى الذي نجده في الحديث النووي. ولنَقُل إذن أن الدولانية هي الاعتقاد بأن الحكومة ليست مجرد حكومة بل دولة، وبصفتها دولة فهي بؤرة هوية المجتمع؛ وأنها ليست متميِّزة عن هذا المجتمع بل هي فوقه كذلك، وأن لها حقوقاً (وليس مجرَّد واجبات)؛ وأن بقاءها على قيد الحياة يمكن تأمينه مهما يكن الثمن الذي يدفعه مجتمعها هي أو مجتمع الآخرين في سبيل ذلك. ونحن عادة نربط مثل هذا التفكير بالمَلَكيَّة المطلقة أو بالأحزاب الحديثة والديكتاتوريات العسكرية. ومن المؤكد أننا لا نعتقد بأن مثل هذا الاعتقاد ينسجم مع الدستور أو مع الأفكار الأخلاقية المرتبطة بالشرعية السياسية بصورة عامة. فالدولانية هي رؤية للحياة فيها الناس وسيلة إلى غاية هي إبقاء السلطة (أو القوة) على قيد الحياة، ويُفهم المجتمع فيها على أنه مؤسسة شبه عسكرية كبرى أو قاعدة للقوة تُرى فيها الدولة لا كمجرد زعامة للمجتمع بل كسبب لوجود المجتمع ذاته.

وقد لا يعترف الرسميون باللغة التي يتحدثونها ولا بأنفسهم في هذا الوصف. ولكنني لا أرى في التصميم الصريح للمخاطرة بالتراشق الكبير بالأسلحة النووية أو الانخراط فيه من معنى سوى أن فكرة الدولانية قد حازت القبول. وتصبح هذه النقطة واضحة بصورة خاصة عندما نرى اللغة النووية الأمريكية تشير صراحة إلى حرب نووية ممتدَّة وبالتالي إلى الاستعداد لقبول اعداد هائلة من الضحايا الأمريكيين. وحتى لو آثرنا ترك اللغة الخاصة بالاستخدامات النووية الخاصة أو المحدودة جانباً، وآثرنا ترك الأعداد الهائلة من الضحايا من الدول الأخرى كذلك، فإننا مجبرون على الاعتراف بالحقيقة القائلة إن الحكومة الأمريكية تقول إنها على استعداد لجعل الشعب الأمريكي يتحمَّل مقتل أعداد لا تعد ولا تحصى.

هذا الاستعداد، بدوره، لا يمكن إلا أن يعني أن الرسميين يعتقدون أنه طالما ظلت جماعات الطبقة التنفيذية العليا على قيد الحياة دون مس، ومعها فيالق العسكر والشرطة، فإن الحاجة الوحيدة المتبقية لها هي الأعداد الكافية التي تبقى على قيد الحياة من الناس لتزويد الحكومة – أي الدولة – بوسائلها الضرورية لها ولأغراضها. أما أغراضها هذه فهي: أن تظل وتستمر في حمل الوجود الحقيقي والمعنى الحقيقي للمجتمع، حتى عندما يكون الملايين من الناس قد ذبحوا حتى الموت دون أن يحركوا ساكناً. ولا أرى أي فهمٍ آخر يمكن استخلاصه

من أي تبرير لاستخدام الأسحة النووية في حال حدوث تراشق كبير بها. وإذا ظللنا نصرُّ على أنه حتى ما يُسمَّى الاستخدام الخاص أو المحدود للأسلحة النووية يحمل في طياته إمكانية فورية أو لاحقة لتصعيد مثل هذا الاستخدام، عندها فإننا نقول ببساطة إن تبرير أي استخدام للأسلحة النووية هو أشد أشكال الدولانية تطرفاً، وأنه لذلك أشد أشكال اللاشرعية أو مبدأ معاداة الدستور تطرفاً.

تسمح الأفكار الأخلاقية المتعلقة بالفردية، وهي تترجم إلى نظرية سياسية، بدرجة ترجح على غيرها، بالمشاركة في التجنيد الإلزامي، عند الضرورة، للدفاع عن المصلحة العامة. ولكنَّ هدف الدفاع في المصطلح الأمريكي هو الدستور. والدستور، إذا ما فُهم بطرق مخلصة للأفكار الأخلاقية المتعلقة بالفردية والتي تكمن وراء هذا الدستور وترشد سبيله، من المؤكد أنه لا يسمح بتضحية الملايين من الأفراد بصورة سلبية لأي عرض من الأغراض. ومثل هذه التضحية ليست بنداً من بنود أية اتفاقية بين أفراد موافقين عليها، وليست بنداً في العقد الاجتماعي الذي يخلق الحكومات الشرعية ويحافظ عليها. وترتكب الحكومة ذنب الإبادة الجماعية ضد شعبها عندما تتسبَّب في موت جموع الناس السلبيين. ومن الناحية الأخرى، فإن التضحية المقبولة يُفترض أنها التي تكون من أجل المحافظة على حقوق الأفراد، وإذا قتل البعض فإن ما يمكن تصوره هو أنهم يموتون يحدوهم الشعور بأنه دون تضحيتهم، فإن حقوق زملائهم – الذين هم جميعاً يشاركون الخطر على قدم المساواة – سوف تفتقد.

ولا يسمح العقد الاجتماعي إلا بالحرب الدفاعية من أجل الحقوق. (والحرب الافتراضية لإجبار المسؤولين الرسميين الأجانب الذين استخدموا الأسلحة النووية على التخلي عن مناصبهم هي حرب مشتقة من هذا المفهوم.) وعندما يكون الغرض من الحرب هو الدفاع عن الدولة بأي ثمن كان، عندها ينبغي أن نقول أن المبدأ النووي قد خرج كلياً عن نطاق دائرة النظرية السياسية التي نقول بها. وإذا كان استخدام الأسلحة النووية يشكل ثورة ضد الدستور، فإن المبرر قبل ذلك الاستخدام هو بحد ذاته ثورة نظرية ضد هذا الدستور. وفي اعتقادي أنه لا شيء سوى الاصرار المتجدد على الأساس الفردي للحكومة المشروعة هو الذي يمكن أن يبدأ في القضاء على اللغة النووية التي يتحدثها الرسميون الأمريكيون.

وكبديل لذلك، يمكن أن يقال إن المعنى الضمني لهذه اللغة ليس: فلنترك المجتمع يفنى طالما بقيت الدولة على قيد الحياة، بل هو: حتى لو مات الملايين فإن الناس سيظلوا موجودين.

وهكذا فإن بقاء الحكومة على قيد الحياة ينظر له هنا على أنه الوسيلة الوحيدة لاستمرارية الشعب، ولكن هذا الشعب ليس، بكل بساطة، الأفراد العديدون الذين يشكّلونه. لكنّ الشعب هو تدفّق الأجيال، جيلاً بعد جيل، الذين لهم هوية ثابتة، ربما كانت مشتقة من صلة قرابة أو صلة عرقية أو انتماء إلى جنس أو دين أو ثقافة أو تاريخ أو أي رباط آخر سابق في وجوده أي فرد من الأفراد ويقصد منه أن يظل موجوداً حتى عند ذهاب أي فرد. وفي الحقيقة فإن معنى الحياة الفردية يفترض أنه يتأتى من الانضمام إلى هيئة ذات وجود ومصير فردي أسمى.

وعندما ننظر إلى الأمر من هذه الزاوية، سرعان ما يصبح واضحاً أن مثل هذه الطريقة في رؤية شعب من الشعوب لا تُمثِّل التجربة الأمريكية. بل إن هذا المفهوم غريب على العالم القديم حتى أكثر من مفهوم الدولانية. وكما أن الحكومة الأمريكية ليست دولة، كذلك فإن الشعب الأمريكي ليس هيئة واحدة. ولا توجد الشخصية الجمعية الأمريكية إلاّ من خلال الدستور، الذي يُفهم على أنه اتفاق بين أفراد متراضين وهم يعطون موافقتهم وهم يكبرون إلى مرحلة المواطنة البالغة.

وليست روابط المواطنة أمراً غامضاً ولا متسامياً مبهماً. فالرابطة بين الغرباء والمهاجرين تصبح رابطة مدنية عن طريق التمسك بأهداب فكرة الحقوق الفردية وممارساتها. ولن يفقد الأفراد هويتهم كأفراد قط: ولن يحوَّلوا أبداً إلى مجرَّد أرقام أو أجزاء في كيان كلي. فعلاقاتهم هي في الأساس علاقات مجرَّدة، حتى وإن كانت تنطوي على تضحيات قاسية في المناسبات الضرورية. وإذا كان لا بد لي من أن أموت أثناء تأديتي الواجب، فسأكون، مع ذلك، أنا الفرد الذي يموت. فأنا أموت الموت الذي يخصني أنا نفسي. ولذلك ينبغي أن أتحاشى وَلَه التفكير في أنني يمكن أن أظل على قيد الحياة إذا ظلت الهيئة الأسمى من الأفراد التي أنتمي لها على قيد الحياة. أي أنني عليَّ أن أتحاشى باطنية الشعب (**Folk mystique**).

إن الاتفاقية، أي العقد الاجتماعي، إنما تبرم ويتم المحافظة عليها من أجل الحقوق الفردية. فنحن لا نوجد على قيد الحياة من أجل بعضنا بعضا؛ وهذا يعنى حقيقة اننا جميعا لا نوجد فى هذه الحياة من أجل أمر باطني. نعم نحن مدينون الواحد منا للآخر بالاحترام، مع كل الواجبات المترتبة على هذا الاحترام. واذا قام شخص ما بالتضحية بكل شيء، فليس ذلك من أجل الشعب، بل من أجل حقوق الأفراد الآخرين ،بمن فيهم الذين لم يولدوا بعد.

حقيقة، إن باطنية الشعب فكرة منفِّرة في السياق الأمريكي إلى درجة أننا لسنا بحاجة هنا إلى بذل الجهد في تقرير ما إذا كانت تمثِّل أحد المعاني الكامنة وراء اللغة النووية التي يقول بها المسؤولون الأمريكيون أم لا. وفي الوقت ذاته، ولسوء الحظ، من الواضح أن القوى النووية الأخرى (أو التي يمكن لها أن تكون كذلك أو التي يحتمل أن تكون كذلك في المستقبل) تساهم بدرجات متفاوتة في فكرة باطنية الشعب. وأود أن أقول ببساطة إن هذه النزعة تشكِّل مصدراً خصباً من مصادر الدمار. وطالما ظلت بعض الجماعات من الناس تشعر أنه طالما ظل البعض على قيد الحياة فإن الشعب يظل على قيد الحياة، مهما كان عدد الذين يموتون من بين هذا البعض من الناس، وطالما ظلت تلك الجماعات من الناس تشعر، زيادة على ذلك، بأن الشعب هو ما هو عليه مقارنة بالآخرين، أي مقارنة بالشعوب الأخرى – فإن الطريق إلى الدمار الماحق تظل سالكة بسهولة أكثر.

إن قوة باطنية الشعب تقل كلما زادت قوة الأفكار الأخلاقية المتعلقة بالفردية.والأشكال الفردية من حب الذات قد تساعد على كبح جماح الرعب المتمثل في حب الذات الجماعية. واستطراداً من هذه النقطة نقول إنه بمثل ما أن فكرة الدولة، حيث توجد في دولة ديمقراطية نيابية محدودة دستورياً، هي فكرة شائبة خطيرة، ولربما سابقة على الديمقراطية بصورة قاتلة، كذلك فإن فكرة الشعب هي رجْعَى خبيثة **(perinicions atavism)** (المترجم: الرّجْعى، **atavism**، هي عودة إلى صفات الأسلاف التي ابتعدت عنها الأنسال السابقة).

إن الأفكار الأخلاقية التي تكمن وراء، وترشد، النظام السياسي الذي يُزْعَم أنه النظام المشروع الوحيد في العصر الحديث – أي تحديداً الديمقراطية النيابية الدستورية – تستبعد تماماً كلاً من هاتين المجموعتين من الخرافات. ومن منظورٍ تاريخي طويل المدى، فإن الأفكار المتعلقة بالفردية هي أفكار حديثة العهد، ومن ثَمَّ فإنها تبدو غريبة أو شاذة. إلا أننا يمكننا القول إنها جاءت في الوقت المناسب تماماً. وإذا ما حُملت محمل الجد، فإنها ستقيم حواجز نظرية (تعززها إنسانية مشتركة وربما تعززها كذلك نظرية الحرب العادلة) في وجه كل حكومة ستكون شرعية إذا زعمت أن بإمكانها يوماً ما استخدام الأسلحة النووية. ويكفي نظرياً القول بأن أي استخدام لهذه الأسلحة مهما صَغُر من المحتمل أن يؤدي إلى استخدام كبير لها وان الاستخدام الكبير يسبِّب الدمار الماحق.

ولما كان ذلك الدمار الماحق يحمل في ثناياه إمكانية فناء الجنس البشري فإن ذلك يعطي المواطنين أكثر الحوافز حِدَّة في مقاومة جميع السياسات التي تؤدي إلى الدمار الماحق والموت الشامل، رغم أن أولئك الذين يلتمسون الأعذار للحكومة وغيرهم لا زالوا حتى الآن ينكرون حدوث مثل هذه الإمكانية أو يتعاملون معها بكل سخرية. حسناً، إذن، فلنربط المبدأ النووي

بموضوع الدمار الماحق. وبطبيعة الحال، فإن النظريات وحدها لا تفعل شيئاً ، ولكن الفعل ذاته يكون مصبوغاً بصبغة نظرية بصورة عامة أو بأخرى، وكذلك بالمشاعر والعواطف التي تثيرها النظرية وذلك، بداية، يعمل على اثارة النظرية. والنقطة التي أريد الوصول لها هي محاولة تذكير الناس في جميع الدول الديمقراطية أن مبادئهم ذاتها – وهي في خاتمة المطاف مبادىء فردية – يجب أن تضعهم، إذا ما حملت محمل الجدِّ والصفاء، في صفٍّ معارض لجميع الحكومات، بما فيها حكوماتهم، بل وبخاصة حكوماتهم، عندما تتدعي تلك الحكومات أن لها الحقَّ في استخدام الأسلحة النووية.

قُلت إن الدولانيَّة **(statism)** هي إحدى الأفكار الرئيسية المتضمنة في اللغة المنمَّقة التي يستخدمها الرسميون (والناس بعامة) لتبرير استخدام الأسلحة النووية. ولكنَّ الدور الذي تلعبه الدولانية في الوضع النووي لا يقتصر على هذه الوظيفة. ففي أي شكل آخر من أشكالها فإنها تقدم اسهاماً آخر. وأفضل ما يطلق على هذا الشكل الآخر اسم **dirigisme** – ومرة أخرى فهذه كلمة فرنسية وهي أنسب ما تكون لهذا المفهوم – (وتعني بالعربية التوجيه أو التوجيهية)، أو التوجيه المتواصل من قِبل الدولة لكل أوجه الحياة. ودعنا نترجم كلمة **dirigisme** الفرنسية إلى تعبير فعاليَّة الدولة (**"state activism"**). فإسهام الدولة اسهام غير مباشر، ولكنه غادر ماكر وواسع الانتشار، ويتألف من اتجاه عام إلى جعل المواطنين في حالة من الاعتماد (على الدولة) تكاد ترقى إلى حدِّ العجز. وبطبيعة الحال، فإن الممارسين الخبثاء لهذا الشكل من أشكال الدولة هي الأنظمة البوليسية والطاغية والمستبدة وأنظمة الحكم الشمولي **(totalist rule)** في كل أشكالها.

وعندما تكون الدولة النووية أحد الأنظمة المذكورة كذلك، عندها يكون الاستعداد لدى عامة الناس المنصاعين هو التعوُّد على الفكرة القائلة إن الدولة، كمصدر لجميع أشكال الثواب والعقاب عملياً – كلِّ هذه الأشكال داخل الدائرة الخاصة للدولة والكثير من الأشكال الخارجة – لها (أي للدولة) الحقَّ في التصرُّف بمصير الناس على أي وجه تراه مناسباً. ويبدو أن الوجه الذي تراه الدولة مناسباً هو أمر لا مفرَّ منه. ومثل هذا الانصياع يعزِّز من استعداد المسؤولين على التفكير بصورة جادة في استخدام الأسلحة النووية. وكما أن الناس قد اعتادوا على الفكرة القائلة أن للدولة الحق في التصرف بمصيرهم، فإن الدولة بدورها تعتاد على الفكرة القائلة إنها حتى قد تستخدم الأسلحة النووية في التصرف بمصير شعبها.

على أية حال، فإن ما يثير قلقي في هذا المجال لا يتعلق بعقلية المجتمعات غير الحرَّة بل بالأحرى بعقلية المجتمعات الديمقراطية. واقترح في هذا الصدد فكرة – وهي ليست أكثر

من مجرد فرضيّة – هي أن نمو نشاط الدولة الديمقراطية هو أيضاً نمو لذلك الانصياع والخنوع الذي يخلق الاعتماد على الدولة ويستقر عليه مما يجعل من الأكثر سهولة على الحكومة التفكير على انها هي الدولة – ليس بمعنى كيان، وهو معنى سبقت الاشارة له، يُنظر إلى بقائه على قيد الحياة وكأنه مساوٍ لبقاء المجتمع نفسه على قيد الحياة، بل بالمعنى الذي يتصل بذلك، ولكنه منفصل عنه، وهو الكيان الذي لا غنى عنه لكل العلاقات والمعاملات في المجتمع.

فالدولة، في هذا المفهوم، هي عصب حياة المجتمع في نشاطاته المعتادة، والمصدر الرئيسي للمبادرة والاستجابة والتعديل والاصلاح. والمجتمع يعيش بنظامه، والذي يستشفُّ منه أنه نظام حميد، وهو النظام الذي يستشعر به كنظام في غالب الأحيان بل لا يشعر به الناس على الاطلاق. وفي هذا النظام تكون الحكومة مراقبة على أكمل ما يكون وعلى كفاءة كاملة؛ وتتدخّل في كل مكان؛ وعندما تبرز الورطات والمصائب الجديدة في المجتمع، تتحرّك أولاً لتحديدها ومن ثم تحاول حلّها. والفكرة التي اقترحها هي أنه مع تنامي هذا الاتجاه – وهو اتجاه متقدم الآن بالفعل – سيتجه الناس، بدرجة متزايدة، نحو القبول بالحكومة كدولة. وهكذا فإن اتجاه رجال السلطة التنفيذية (وبعض رجال السلطة التشريعية والسلطة القضائية) للنظر إلى الحكومة كدولة سيقابله اتجاه الناس أنفسهم للقبول بهذا المفهوم. واعتماد الناس على هذا المفهوم سيحدد تدريجياً مواقفهم ومشاعرهم. ونظرة الناس إلى هذا المفهوم لا بد وأن تنتهي بهم إلى تطلُّعهم له.

وأعتقد أن «منطق» هذا الاتجاه، كما يقال، هو أن الرسميين سيتأكد لديهم الشعور أنهم هم أيضاً (شأن أقرانهم في المجتمعات غير الحرَّة) قد يتصرَّفون بمصير الناس. وما دام قد وُضع مثل هذا الكم من السلطة اليومية بين أيديهم، فإن الهيئة الرسمية بأكملها لا بد أن تجد أن من السهولة بمكان لها أن تؤكد على تبريرها لاستخدام الأسلحة النووية المقترح من قبل قطاع السياسة الخارجية من بين القطاعات الرسمية.

وقد يكون هناك رباط قوي، حتى وان كان سرياً، بين الدولة كأمر لا غنى عنه لجميع العلاقات والمعاملات في المجتمع اليومي وبين الدولة كجهة مخوَّلة بالتصرف بمصير المجتمع في حرب نووية، حتى لو لم يتلق الرسميون تأكيداً صريحاً لوجود هذا الرباط من قبل الناس. وفي ظل الضغوط، قد يتحول الشعب الذي يعتمد عادة على الدولة إلى شعب يمكن تعبئته بسهولة كبيرة: قابلٍ للتعبئة ولكن فيما عدا ذلك غير قابل للحركة. وشعوري المضاف هو أن فهماً متجدداً للأفكار الأخلاقية المتعلقة بالفردية هو أمر حيوي للجهد الرامي إلى تحدي نشاط الدولة.

أقول هذا، وأنا أعلم أن بعض جوانب الفردية تساعد فعلاً على دفع الحكومة الديمقراطية في اتجاه أن تصبح دولة، وعلى دفع الدولة أن تصبح نشاط دولة. ولا ينبغي أن ننسى تحليل توكفيل بالغ التبصر للاستبدادية الديمقراطية. بل إنَّ الأهمَّ من ذلك، ينبغي ألا ننسى أنه كان يعتقد أن الاستبدادية الديمقراطية محتملة الحدوث، بصورة أكبر، في تلك الديمقراطية التي تكون الفردية فيها ضيِّقة التطور أو متطورة بصورة ضعيفة، والتي لذلك لن تكون فيها قوة الفردية الأخلاقية الكاملة قد أتلفت قط ادعاءات السلطة السياسية بأنها دولة. وكان قلق توكفيل الرئيسي على فرنسا والقارة الأوروبية، وليس على أمريكا. وهكذا يمكننا القول، اقتفاءً لأثر توكفيل، أن مناهضة الفردية لا تكون علاجاً للعيوب: وينبغي البحث عن هذا العلاج في الفردية ذاتها.

واحدى مهام الفردية المتجددة والمراجَعة هي تحدي نشاط الدولة اليومي. ومهما بدت العلاقة بين تشجيع نشاط الدولة أو الفشل في مقاومته وتوجه الدولة النووي بعيدة، فإن هذا التشجيع لنشاط الدول أو الفشل في مقاومته سيسهم في قيام هذا التوجه النووي للدولة وبالتالي إلى استعداد الدولة للقبول بالدمار الماحق بل وبالقيام به، وكذلك، بالإضافة لهذا، إلى حدوث امكانية الفناء غير المرغوبة والتي يجري انكارها. وفي الأوضاع النووية، ينبغي التنبُّه حتى إلى العلاقة البعيدة التي قد توجد بين النشاط الإنساني والفناء الإنساني.

ولا يوجد هناك ما هو أكيد في التحليل المتعلق بمثل هذه العلاقة الممكنة. وحتى الآن، فإن العلاقة الظنيَّة الأسوأ لا تتمثل في المجتمع الأمريكي. ولكنني أقصد الإشارة إلى الفرضية التي تقدَّم بها، كل على انفراد، حنه ارندت **(Hannah Arendt)** ومن بعدها مايكل فوكولت **(Michel Foucault)**؛ وهي أنه حيثما يُنظر للدولة من قِبل الدولة ذاتها ومن قِبل سكانها على حدٍ سواء لا كمجرد حامٍ للحياة ضد العنف المحلي أو الخارجي بل كمصدر الحياة القانعة والمتكيِّفة والمنتظمة (من خلال سياساتها للرعاية الاجتماعية وغيرها من التدخلات) فإن الدولة تكون مخوَّلة، بكل براعة، باتخاذ الخطوة التالية وتصبح مَصْدراً للموت الجماعي. وما تقدمه تأخذه ثانية، كما لو كانت الإله. ورغم أن المجتمع الأمريكي لم يصل هذا الحدِّ المتطرِّف، إلا أن هذا المجتمع مليىء بالميول الجادة لنشاط الدولة والتي تتعاون بصورة غير مباشرة مع امكانية حدوث الفناء.

وعن طريق التوسع في مجال النشاط الحكومي، فإن هذه الميول تعمل ضد أحد العناصر المكوِّنة الرئيسية للفردية، وهي الفكرة القائلة إن كلَّ إنسان يجب أن يكون خاضعاً لأقل قدر ممكن من التشريعات الحكومية. وحماية الحقوق وتقييد النشاط الحكومي هما معاً اللذان يعملان في خدمة الحياة الحرَّة للفرد.

ولا يفترض أن تكون حياة الفرد مُرتَّبة أو مُصمَّمة من قِبل الحكومة أو أن يكون لها معنى أو ترابط مُنح لها من قِبل الحكومة؛ كما لا يُفترض في المرء أن يلقى مساعدة كبيرة ضد نفسه أو يُخلِّص من نفسه، أو يراقب مراقبة لصيقة أو مستمرة. فالإنسان يُفترض أن يكون حراً، مستقلاً ذاتياً، ومعتمداً على نفسه. ولا تختصر الحقوق الفردية عندما تعمل الحكومة لتحلَّ محلَّ نفسها من أجل الأفراد وتحاول أن تقود حياتنا لنا. فقد تلتزم الحكومة بالحدود الدستورية المفروضة عليها هي نفسها ومع ذلك تملأ الكثير جداً من الأماكن الفارغة في حياة الواحد منا، وهكذا لا تدع سوى القليل من المادة الخام التي يتولى الفرد منا تطوير نفسه من خلالها. وهذا المخلوق الحر المثالي يخضع لهجوم لا هوادة فيه، ولكنَّ هذا الهجوم لن يسجِّل أية نجاحات ما لم نتعاون نحن معه. وعند تعاوننا، فإننا ننسى الصورة المثالية، أو ندع بعض جوانبها الأولية، مثل السعي وراء المصالح، هي التي تحدد الصورة المثالية بأكملها تحديداً تاماً. وتصبح عندها فكرة الحقوق ذاتها فكرة ثَمِلة يملؤها الغرور بسبب استحواذ فكرة المصالح علينا وتصبح فكرة الحقوق هذه كاذبة مع نفسها.

والمقاومة لا بد وأن تأتي من داخل الصورة المثالية، وليس من فكرة الجمعية أو الروح المجتمعية (**Collectivism or Communitarianism**)، وكلاهما إلى جانب جعل الناس مسالمين بصورة منتظمة وعلى استعداد للتعبئة. وحتى لو لم توجد الأسلحة النووية ولم تكن هناك أية إمكانية لحدوث الفناء، فلا بد من القيام بالحرب ضد نشاط الدولة. ولكنَّ الرابطة بين نشاط الدولة وحدوث الفناء تدل على نفسها بنفسها، ولا بد من تجنيد الفردية المنشَّأة ضد مثل هذا النشاط ومن أجل تجنب الدمار الماحق وامكانية حدوث الفناء.

قد يكون بإمكاننا التفريق بين عدد من أنواع الإيحاءات الخاصة بنشاط الدولة. وكل نوع له العديد من المصادر، بعض منها محمود وبعضها تافه والبعض الآخر خسيس؛ بعضها نابع من المجتمع، والبعض من هذا البعض تستثيره مصالح القوى عند البيروقراطيات العامة. وجميعها تبدو وكأنها استجابات لمشاكل حقيقية، بل وعميقة في بعض الأحيان. وجميعها تبدو مقبولة ومفهومة تماماً. ومع ذلك فهي جميعاً تؤدي إلى تحويل الحكومة إلى دولة ووضع الناس في حالة التطلُّع لها. عندها، سرعان ما ينسى الناس تدريجياً الازدراء أو الاحتقار – ولا أقصد هنا السخرية التي تحمل قدراً من التواطؤ – الذي يبديه أنصار الفردية للسلطة. وتصبح كل هذه الميول، لذلك، في خدمة الاعتماد والانصياع اللذين يحتمل أن يكونا قاتلين. وكل ذلك يساعد على تهيئة المجال الذهني الذي تكون الدولانية النووية فيه مقبولة، وبالتالي تهيىء السبيل، دون قصد، بل وربما بما يدل على التناقض، للدمار الماحق وامكانية حدوث الفناء.

وأود أن أشير هنا لا إلى سياسات بعينها ولا إلى الدوافع والمصالح التي تكمن وراءها، بل لبعض الأفكار التي تستلهمها السياسات التي تعطي نشاط الدولة المجال الذي تحتاجه للتدخُّل. ومن هذه الأفكار المحمَّلة بالمصائب ما يلي:

الكليَّة البيئية أو الانسانية البيئية (ecological holism or humanism): وجهة النظر القائلة إن على الدولة معاملة المجتمع كما لو كان مصدراً هائلاً للافراط والهدر والتلوث.

المجتمع كنظام (Society as discipline): وجهة النظر القائلة إن الدولة موجودة لتحويل الجماهير الفائضة أو التي لا يمكن اخضاعها للحكم إلى مخلوقات منتجة وسهلة الانقياد.

الأبويَّة (Paternalism): وجهة النظر القائلة إن الدولة يتوقع لها أن تظل غير مبالية لأي نوع من السلوك، مهما كان خاصاً، بل ينبغي عليها أن تصادق على السلوك الذي لا تعاقب عليه، وينبغي أن تصبح الأب الأخلاقي والمعلّم للمنحرفين والضعاف والمنغمسين في أهوائهم والمخلوقات الآثمة بعناد.

الوسيليَّة (Instrumentalism): وجهة النظر القائلة أن كل حق فردي هو حق مؤقَّت وخاضع للوصاية ويمكن أن يختصر عندما لا يستخدم استخداماً فاضلاً أو محموداً أو منتجاً اجتماعياً.

الرعاية الاجتماعية العلاجية (Therapeutic welfarism): وجهة النظر القائلة إن الدولة يجب أن تذهب إلى ما هو أبعد من رفع البؤس عن الجماهير، إلى رعايتها وتضميد جراحها والعناية بها.

اللاليبرالية الثقافية (Cultural illiberalism): وجهة النظر التي يشارك فيها المحافظون والراديكاليون وعدد قليل غيرهم والقائلة إن على الدولة أن تعوِّض بشكل أو بآخر عن نقص الرابطة المجتمعية في الحياة الحديثة وعن الوجود المزعوم للابتعاد والشذوذ المرضيِّين.

والقاسم المشترك بين كل هذه الأفكار هو ما أشار له فوكولت على أنه مشكلة عامة الناس المعاصرين، والتي يكمن حلُّها في خلق نظام ما عن طريق التدريب وتجنيد الطاقات التي تهدد الاضطراب الخطير. وفي الحقيقة فإن المشاعر العارمة الطاغية في هذه الأفكار هي الرغبة في حدوث النظام والسكون والانتظام والتنبؤ بالأشياء، من أجل التماسك الذي لن يوجد إلا كنتيجة لتطهير واسع النطاق للنزعات الإنسانية والأعمال الإنسانية، وعن طريق الممارسة المستمرة لسلطة غير ديمقراطية في كنهها في جميع نواحي المجتمع.

وقد يظن المرء أن هناك رغبة موت كامنة في هذه المشاعر، شيئاً قريباً من رغبة موت موجودة في هذا التفكير اليوطوبي (أو المثالي). ولكن إذا استثنينا هذه العلاقة المباشرة، إن لم نقل الحالمة، بين مصادر نشاط الدولة والرغبة في السكون الأشبه بسكون الموت، فإني أود أن أقول إن مختلف أشكال طغيان نشاط الدولة تساعد بصورة غير مباشرة على اتقان

العمل، ولكنها من جهة أخرى تجعل المسؤولين الرسميين أكثر جرأة وعناداً، على التفكير بجدّية متزايدة عمقاً في الأفكار النووية التي يطرحونها على الملأ، وعلى تكييف الناس على الاعتماد والانصياع والموافقة والثقة والقبول بالسياسات التي تهدد باحداث الدمار الماحق وامكانية الفناء البشري والطبيعي.

ومن الميئوس منه إحداث انعكاس مفاجيء في اتجاهات نشاط الدولة في الولايات المتحدة أو في غيرها من الديمقراطيات النووية. بل وقد يكون هناك شيء غريب حتى في مجرد التفكير في تحدي هذه الاتجاهات. ولكن إذا كان هناك أي مصدر للتحدي على الاطلاق – فيما يتعلق بالولايات المتحدة – فإن ذلك يكمن في تجديد ذلك البُعد من الفردية الذي يشجّع على عدم التدخل في حياة الفرد من أجل صنع ذاته (أو ذاتها) الاستكشافيه، من أجل ما أطلق عليه اسم الفردية الديمقراطية. وحتى لو كان هذا التحدي لا يصل إلى درجة التعبير الكامل عن تلك الصورة المثالية، فإن هذا التحدي قد يكون ما أطلق عليه ميل **(Mill)** في الفصل الأول من كتابه عن الحرية **(On Liberty)** اسم السيادة الفردية **(Individual sovereignty)**. وأود أن أطلق عليها اسم الكائن الحر المتواضع **(a modest free being)**. وإذا لم يقم الأفراد بأي عمل فردي بصورة حقيقة وبصورة مجيدة، وإذا تصرّف البعض منهم حقيقة بغباء وبصورة مشينة، فلا ينبغي للحكومة مع ذلك أن تعاملهم كما لو كانوا مجرّد آلات صممت كي تعمل بسلاسة. بل ينبغي أن تعاملهم دون مثل هذا الاحتقار، إذا أرادت ألا تقزّمهم. وتظل نظرية ميل المتعلقة بالسيادة الفردية ملائمة بأكثر ما يكون في العصر النووي: ذلك لأن التقزيم المتأصل في نشاط الدولة يخدم الدولانية النووية.

وفي الأقل، يمكن للمرء أن يأمل أن تتم مناقشة نشاط الدولة أكثر وأكثر وأن يتم وضع العقبات في وجه انتشار هذا النشاط الذي يتم دائماً بهدوء على الأرجح. ويتعاظم تهديده لأن الأذى الذي يلحق بالأفراد نتيجة هذا النشاط للدولة يمكن أن يظل كامناً لا نشعر به. فالأذى الذي يلحق بكرامة الإنسان الحر يمكن أن يكون حاذقاً خبيثاً، ويصعب الحديث عنه. ولكن من الخير أن نصرّ على الحديث عنه.

ومع ذلك، فإن مشاكل تزايد السُكان ودمار الأنظمة البيئية والفقر تبدو، إذا نظرنا لها نظرة شمولية، هائلة إلى حدٍّ أن نشاط الدولة يبدو، كما سبق لي واعترفت، جذاباً. وفي الحقيقة، فإن نشاط الدولة إذا ما جرى على أيدي الدكتاتوريات المنضبطة قد يبدو جذاباً مرتين، كما يبدو عند هانز جوناس **(Hans Jonas)** الذي يتسم بسعة الصدر ورحابته في

كتابه الهام عن الحاجة إلى تحمُّل المسؤولية (**The Imperative of Responsibility**) (الصادر عام ١٩٨٤). والرعب المضاف لذلك هو أنه قد يكون هناك خيالات تصبح معها أخطر المشاكل الحل (الذي نادى به سويفت (**Swiftian Solution**) للمشاكل الخطيرة الأخرى، التي تصبح الحرب النووية بموجبها الحل للعديد من مشاكل تزايد السكان. وهكذا فإن إمكانية حدوث الفناء النووي تصبح حقيقيَّة بأكثر ما يكون عندما تكون الحاجة الملحة للبقاء الاقتصادي أكثر ما تكون الحاحاً، وعندما يصبح الفرد أكثر ما يكون تقزُّماً بلا رحمة أو هوادة.

obeikandl.com